الأمم المتحدة

A/67/281

الجمعية العامة

Distr.: General
9 August 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٧٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

حالة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٢٩، عرضا لحالة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتضمن قائمة بأسماء الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها أو المصدّقة عليهما أو المنضمة إليهما، ومعلومات عن عمل اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعن الجهود الجارية التي تبذلها الحكومات من أجل التصديق على الاتفاقية وتنفيذها. ويقدم التقرير أيضاً عرضاً للتقدم الذي أحرزته كيانات منظومة الأمم المتحدة في سبيل تنفيذ الاتفاقية ويصف الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية.

* A/67/150.

110912 110912 12-45845 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – حالة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها ٣

ثالثا – مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٤

رابعا – اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٥

خامسا – الأنشطة المضطلع بها لدعم الاتفاقية ٥

ألف – الدول الأعضاء ٦

بـــاء – منظومة الأمم المتحدة ٩

جيم – منظمات المجتمع المدني ١٧

دال – الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين ١٨

المرفق – قائمة بأسماء الأطراف الموقّعة أو المصدّقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها أو المنضمّة إليهما، حتى ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ ..... ١٩

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٢٩/٦٦، أن يقدم إليها في دورتها السابعة والستين تقريراً عن حالة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها.

ثانيا – حالة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها

٢ – منذ التقرير السابق عن حالة الاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها (A/66/121)، وحتى ١ آب/أغسطس ٢٠١٢، كان هناك ١٣ تصديقاً إضافياً على الاتفاقية و ٤ حالات انضمام أخرى إليها و ٤ موقعين آخرين عليها. وكان هناك أيضاً ٥ تصديقات إضافية على البروتوكول الاختياري و ٥ حالات انضمام أخرى إليه ولا يوجد موقعون جدد عليه.

٣ – وحتى تاريخ تقديم هذا التقرير، كان هناك ما مجموعه ١١٩ دولة طرفا في الاتفاقية، و ١٥٣ دولة موقعة عليها، منذ فتح باب التوقيع عليها في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧. وكانت هناك ٧١ دولة طرفاً في البروتوكول الاختياري و ٩٠ دولة موقعة عليه. وترد في مرفق هذا التقرير قائمة بأسماء الدول الموقعة على الاتفاقية والبروتوكول الاختياري أو المصدقة عليهما أو المنضمة إليهما[(١)].

٤ – ومن بين الدول الأطراف الـ ١١٩ في الاتفاقية، هناك ٣٣ دولة من المجموعة الأفريقية، و ٢٨ دولة من المجموعة الآسيوية، و ١٨ دولة من مجموعة أوروبا الشرقية، و ٢٢ دولة من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ١٧ دولة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. والاتحاد الأوروبي هو أيضا دولة طرف في الاتفاقية بوصفه منظمة للتكامل الإقليمي.

٥ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الدول الأعضاء مواءمة القوانين الوطنية وسنّت تشريعات جديدة وأنشأت نقاط اتصال وطنية من أجل الترويج للتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها أو دعماً لتنفيذها.

٦ – ويتمثل الغرض المتوخى من الاتفاقية منذ إبرامها في أن تُشكل أداة لتحقيق أمرين هما تعزيز حقوق الإنسان وبلوغ الهدف المتمثل في إقامة مجتمع شامل للجميع ونموذج للتنمية

(١) الأرقام تشمل تصديق الاتحاد الأوروبي على الاتفاقية والبروتوكول الاختياري.

الشاملة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تسترشد الدول الأعضاء بالاتفاقية في جهودها الرامية إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٢٤/٦٦ أن تعقد اجتماعاً رفيع المستوى للجمعية العامة مدته يوم واحد بشأن الإعاقة والتنمية، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ للتشجيع على اتخاذ إجراءات ملموسة لوضع إطار للتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٥ يكون شاملاً لمسائل الإعاقة. وتعمل منظومة الأمم المتحدة على تعزيز جهودها في مجال وضع السياسات والبرامج الشاملة لمسائل الإعاقة على جميع المستويات، وتشجيع إقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بغية تعميم مراعاة مسائل الإعاقة وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب المجتمع والتنمية.

ثالثا – مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٧ – عُقدت الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وكان موضوعها: ''النهوض بالتنمية: إعمال اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة''. وعُقد اجتماعان مائدة مستديرة بشأن ''إعمال اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التعاون الدولي''، و ''كفالة المشاركة الفعالة والتامة في الحياة السياسية والحياة العامة''. وعُقد أيضاً اجتماع غير رسمي تحت عنوان ''إعمال الحق في العمل والتوظيف''[٢].

٨ – وطوال الدورة الرابعة، كان هناك حوار تفاعلي مستمر حول الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنفيذ الاتفاقية. وإن تصاعد مستوى المشاركة الدولية في المؤتمر جعله أكبر منتدى عالمي معني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأكثرها تنوعاً. وعُقد ما يزيد عن ٤٠ مناسبة على هامش المؤتمر الذي انعقد لمدة يومين ونصف.

٩ – وفي وقت تقديم هذا التقرير، تجري الأعمال التحضيرية للدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، التي ستعقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ حول موضوع ''تسخير اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لفائدة النساء والأطفال''. وسوف تشتمل الدورة على مناقشات حول الأطفال ذوي الإعاقة، والتكنولوجيا وإمكانية الوصول إليها، والنساء ذوات الإعاقة'' وسوف تشمل الدورة أيضاً إجراء حوار تفاعلي حول تنفيذ كيانات منظومة الأمم المتحدة للاتفاقية. وسيجري خلال الدورة انتخاب

(٢) انظر CRPD/CSP/2011/2.

تسعة أعضاء في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ليحلوا محل الأعضاء الذين من المقرر أن تنتهي ولايتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

رابعا – اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١٠ – منذ تقديم التقرير السابق في عام ٢٠١١، عقدت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة دورتها السادسة (في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١) ودورتها السابعة (في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢).

١١ – واعتمدت اللجنة، خلال دورتها السادسة، الملاحظات الختامية بشأن إسبانيا (CRPD/C/ESP/CO/1) وبيرو (CRPD/C/PER/CO/1) واعتمدت اللجنة، خلال دورتها السابعة، قوائم المسائل المتعلقة بالتقارير الأولية المقدمة من الأرجنتين والصين وهنغاريا. وعرضت أيضاً للمرة الأولى وجهات نظرها حول بلاغ فردي مقدم بموجب البروتوكول الاختياري للاتفاقية، وأيدت الوثيقة الختامية لمؤتمر دبلن الثاني المعني بتعزيز نظام هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان[٣].

١٢ – وقد أذنت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٩/٦٦ الذي اتخذته في دورتها السادسة والستين، للجنة بأن تجتمع لفترة إضافية مدتها أسبوع سنوياً من أجل انجاز عملها.

١٣ – وتتاح على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان معلومات عن أعمال اللجنة، في عام ٢٠١١ (www.ohchr.org)، بما في ذلك صحيفة وقائع بشأن إجراءات تقديم البلاغات إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية، ومبادئ توجيهية بشأن تقديم البلاغات إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية.

خامسا – الأنشطة المضطلع بها لدعم الاتفاقية

١٤ – في إطار الأعمال التحضيرية لهذا التقرير، طُلب إلى الدول الأعضاء تقديم معلومات عن وضعها في ما يتعلق بالتوقيع على الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها والتصديق عليهما وتنفيذهما. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت الأمانة العامة ١٧ تقريراً من الحكومات[٤]، و ١٨ تقريراً من الوكالات[٥] و ٤ تقارير من منظمات المجتمع المدني[٦].

---

(٣) انظر http://www.2.ohchr.org/english/bodies/HRTD/docs/DublinII_Outcome_Document.pdf.

(٤) وردت تقارير من الدول الأعضاء التالية أسماؤها: اندونيسيا، وأوروغواي، وإيطاليا، والبرازيل، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجمهورية كوريا، وسويسرا، وقطر، وكندا، ولاتفيا، والمكسيك، واليابان. ورود

ويمكن قراءة هذا الفرع بالاقتران مع المعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام عن حالة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (A/66/121).

ألف – الدول الأعضاء

١ – التقدم المحرز في سبيل التصديق على الاتفاقية

١٥ – أفادت دولتان من الدول الموقعة على الاتفاقية، وهما اليابان وسويسرا، أنهما اتخذتا خطوات للتصديق عليها:

(أ) ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أنشأت اليابان المجلس الوزاري المعني بإصلاح السياسات الخاصة بحالات الإعاقة. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، نشر المجلس القانون الأساسي المنقح الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بهدف الترويج للتصديق على الاتفاقية؛

(ب) وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، شرعت سويسرا بإجراء مشاورات غير رسمية بشأن الانضمام للاتفاقية، وأفادت أنها ستحيل نتائج عملية المشاورات التي اختتمت في نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى البرلمان لاتخاذ قرار رسمي بهذا الشأن.

٢ – مواءمة التشريعات والسياسات المحلية ورصد التنفيذ

١٦ – أبلغت دول عديدة من الدول الأطراف في الاتفاقية عن إحراز تقدم في مجال مواءمة التشريعات المحلية امتثالاً للاتفاقية:

(أ) أنشأت البرازيل المكتب الوطني لحقوق الإنسان وألحقته بمكتب رئيس الجمهورية، ليقوم برصد تنفيذ الاتفاقية؛

أيضاً تقرير من جزر كوك، وهي دولة غير عضوة في الأمم المتحدة، ولئن كانت دولة عضواً في عدد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

(٥) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومفوضية حقوق الإنسان، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

(٦) الهيئة الدولية للمعوقين، والتحالف الدولي للمعوقين، والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية، ومؤسسة ليونارد شيشير لذوي الإعاقة.

(ب) اعتمدت بوركينا فاسو قانوناً بشأن حماية حقوق الإنسان للمعوقين، وتعزيزها؛

(ج) ذكرت كندا أن جميع الولايات القضائية لديها حماية قوية للأشخاص ذوي الإعاقة تكفل لهم المساواة وعدم التمييز، وهي مجسدة في المادة ١٥ من الميثاق الكندي للحقوق والحريات وفي تشريعات حقوق الإنسان على الصعيد الاتحادي وعلى صعيدي المقاطعات والأقاليم؛

(د) اعتمدت المكسيك قانوناً عاماً في أيار/مايو ٢٠١١ بشأن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، أكد من جديد حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة والتنمية. وأطلقت المكسيك أيضاً آلية وطنية مزودة بمخصصات في الميزانية لتنفيذ ورصد السياسات وخطط العمل الوطنية الرامية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(هـ) اعتمدت باراغواي قانوناً يلزم المؤسسات العامة بحجز ما لا يقل عن ٥ في المائة من الوظائف لديها للأشخاص ذوي الإعاقة. وتعمل باراغواي حالياً على إنشاء أمانة وطنية لحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(و) ووافقت إسبانيا على لائحة تتعلق بالشروط الأساسية لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات السياسية والانتخابية؛

(ز) اعتمدت أوروغواي قانوناً يوفر حماية شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. وبموجب أحكامه، سيتم إنشاء لجنة وطنية فخرية معنية بالإعاقة تتولى رصد وتقييم تنفيذ السياسات الوطنية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وأنشأت أوروغواي أيضاً مجلساً استشارياً معنياً بالإعاقة سيوفر بذاته آلية تضمن لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة في العمليات ذات الصلة بهم.

٣ - السياسات الوطنية المتبعة لتنفيذ الاتفاقية

١٧ - قدمت عدة دول تقاريرها عن التقدم المحرز في وضع وتعزيز كل من أطر السياسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وممارسات تنفيذ الاتفاقية ورصدها:

(أ) أطلقت البرازيل خطة وطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تحت عنوان ''العيش بلا قيود''، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وتتمحور الخطة حول أربعة مواضيع: التعليم والصحة والإدماج الاجتماعي والتسهيلات الخاصة بالمعوقين؛

(ب) أنشئ المجلس الوطني للمعوّقين في جزر كوك بالشراكة مع وزارة الداخلية لتحسين عملية تنسيق الخدمات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد عالجت الحكومة على

وجه التحديد المشاكل التي تواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة في إطار سياستها الجنسانية الوطنية لعام ٢٠١١. وينظر المجلس الوطني للمرأة في جزر كوك أيضا في إطار خطة عمله في إدماج النساء ذوات الإعاقة في أنشطته التنظيمية؛

(ج) أطلقت وزارة العمل والسياسات الاجتماعية في إيطاليا، بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء، موقعا شبكيا لإتاحة بيانات تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة للجمهور. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وقعت المديرية العامة للإدماج الاجتماعي والسياسات الاجتماعية التابعة للوزارة اتفاقا مع المعهد الوطني للإحصاءات وفقا للمادة ٣١ من الاتفاقية؛

(د) تقوم إندونيسيا حاليا بتنفيذ خطة عملها الوطنية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣، وهي الخطة التي تشكل جزءا من التزامها بتحقيق إطار بيواكو للعمل في الألفية الجديدة من أجل إيجاد مجتمع شامل للجميع وخال من الحواجز وقائم على إحقاق الحقوق لصالح المعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

(هـ) أفادت لاتفيا بأنها تقوم بإعداد وثيقة استراتيجية تحت عنوان ''المبادئ الأساسية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩''، بالتعاون عن كثب مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(و) أطلقت المكسيك برنامجا وطنيا في نيسان/أبريل ٢٠١٢ يبين الخطوط العريضة لسلسلة من الاستراتيجيات لمنع التمييز والقضاء عليه. وسيعزز البرنامج الإزالة التدريجية للحواجز التي تحول دون وصول المعوقين إلى المباني الاتحادية، وسيسعى إلى تعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة. وأصدرت المكسيك أيضا مبادئ توجيهية لتيسير الدخول إلى المواقع الشبكية، وبخاصة المواقع الموجهة إلى الموظفين الاتحاديين؛

(ز) تعمل موزامبيق حاليا على وضع خطة عملها الوطنية الثانية الخاصة بالإعاقة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٩، تسترشد فيها بمختلف الصكوك الوطنية والدولية وبإسهامات من أصحاب المصلحة كافة، بما فيها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الدينية والقطاع الخاص. ونُفذت أيضا طائفة من حملات التوعية ومن برامج التدريب المهني والتعليمي؛

(ح) أطلقت قطر استراتيجيتها الإنمائية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٦)، التي تشتمل على توفير الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة. وركزت السياسة السكانية الوطنية، التي استحدثت في عام ٢٠١٠، على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التدابير المناهضة للتمييز وتكافؤ فرص العمل. وأجرت قطر أيضا عدة مبادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز كل من إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ الاتفاقية؛

(ط) أدرجت جمهورية كوريا النساء ذوات الإعاقة في الخطة الخمسية لوضع السياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وخطتها الأساسية للسياسات المتعلقة بالمرأة. كما استحدثت نظاما لمعاشات ذوي الإعاقة، وحسَّنت نظامها لتسجيل حالات الإعاقة وتقييمها، ووسعت نطاق خدمات الإسكان لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، واتخذت تدابير إضافية من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يخص الفرص الاقتصادية المتاحة والحق في التعليم والثقافة وإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت؛

(ي) اعتمدت إسبانيا استراتيجية (الفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠) للنهوض بالتسهيلات المتاحة للجميع. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية من وراء الاستراتيجية في كفالة استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من خدمات النقل وتكنولوجيات المعلومات ونظم الاتصال وغيرها من الخدمات، على قدم المساواة مع عموم السكان؛

(ك) صدّقت توغو على الاتفاقية في آذار/مارس ٢٠١١. واعتمدت حكومة توغو استراتيجية تتعلق بالحد من الفقر تأخذ في الحسبان احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتصل بالصحة والعمالة والتعليم. كما اعتمدت خطة في مجال التعليم تشمل تدابير إتاحة التسهيلات الخاصة بالأطفال ذوي الإعاقة.

(ل) تقوم أوروغواي حاليا بوضع خطة وطنية بشأن تحقيق تكافؤ الفرص والحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة من شأنها أن تيسر استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من خدمات الصحة والتعليم والعمالة والإسكان.

باء - منظومة الأمم المتحدة

١٨ - واصلت منظومة الأمم المتحدة على مدى الفترة المشمولة بالتقرير تعزيز الدول الأعضاء ودعمها في مجال تصديق الاتفاقية وتنفيذها عن طريق التوعية وبناء القدرات والتعاون التقني.

١٩ - وتسعى كيانات الأمم المتحدة إلى إدراج الإعاقة في مجالات عمل كل منها. وقد وضعت عدة وكالات استراتيجيات عالمية بشأن الإعاقة والتنمية الشاملة للجميع، كما نشرت المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة في أماكن عملها؛ بينما أنشأت وكالات أخرى جهات للتنسيق ووظائف خاصة تركز على مسائل الإعاقة.

٢٠ - وقامت منظومة الأمم المتحدة بتعزيز أوجه التعاون والشراكة بين كياناتها ومع سائر أصحاب المصلحة بغرض الترويج للاتفاقية وتنفيذها. ومنذ صدور التقرير الأخير للأمين العام (A/66/121)، وضع فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي

الإعاقة استراتيجية لتنفيذ المذكرة التوجيهية التي أعدتها المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بشأن إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن برامج الأمم المتحدة على الصعيد القطري. ووفقاً لهذه الاستراتيجية، سيواصل فريق الدعم إعداد أدوات تدريبية ومواد أخرى ذات صلة وتقديم الدعم لاستخدام هذه المذكرة التوجيهية بوصفها أداة بالغة الأهمية للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عمل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

١ - تشجيع التسهيلات الخاصة بالمعوقين: الموارد البشرية والمعلومات والمرافق المادية

٢١ - إن التسهيلات الخاصة بالمعوقين هي أحد المبادئ العامة الضرورية لتنفيذ الاتفاقية بنجاح. وقد أقرت الجمعية العامة بهذه التسهيلات باعتبارها مسألة ذات أولوية، ودعت مرارا إلى تسهيل وصول المعوقين إلى الأمم المتحدة. واستجابة لذلك، تسعى الأمانة العامة إلى كفالة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في أعمال الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٠، أنشأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، جنبا إلى جنب مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الإدارات والمعنية بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين بغرض وضع سياسات شاملة لتلك التسهيلات في الأمانة العامة. وستسعى هذه السياسات إلى إتاحة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة كاملة وفعالة في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة بتعزيز البيئات المبنية الشاملة للجميع والتي يتيسر الوصول إليها، والمرافق، والموارد البشرية، والمؤتمرات والخدمات في جميع أماكن العمل التابعة للأمم المتحدة.

٢٢ - وقد استعرضت فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين السياسات والممارسات التي تتبعها سائر منظمات الأمم المتحدة وكياناتها بغرض الوقوف على الحلول الممكنة والعقبات والثغرات التي قد تعرقل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في أعمال المنظمة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة. وحددت فرقة العمل، كحل ممكن، توفير عرض نصي للصم والبكم لمادة اجتماعات الأمم المتحدة عبر قنوات مغلقة، وترجمتها ترجمة فورية بلغة الإشارة وتقديم وثائق الأمم المتحدة الرسمية في شكل يسهل الاطلاع عليه عن طريق استخدام التكنولوجيات المناسبة للمعلومات والاتصالات وتكنولوجيات التعرف الصوتي والنشر. وقد أتيح العرض النصي عبر القنوات المغلقة باللغتين الإنكليزية والبرتغالية، والعرض بلغة الإشارة البرازيلية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢، حيث تيسر علاوة على ذلك الاطلاع على وثائق المؤتمر على قارئات الشاشات وبطريقة برايل للمكفوفين.

٢٣ - وكشفت فرقة العمل المشتركة بين الإدارات أيضا عن الحاجة الماسة إلى إقامة صندوق لدعم تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التسهيلات الخاصة بهم في أماكن عملهم. ويمكن أن يُستخدم هذا الصندوق، مثلا، لتوفير تكنولوجيات اتصال ميسَّرة، من قبيل أجهزة تقوية السمع وقارئات الشاشات، أو قد يستخدم في تجهيز المباني بتسهيلات حديثة للمعوقين. وقد أنشأت عدة مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة بالفعل صناديق من أجل التسهيلات الخاصة بالمعوقين، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي.

٢٤ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، اعتمد مجلس حقوق الإنسان تقرير فرقة العمل عن خدمات السكرتارية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف بشأن تعزيز تيسير الوصول إلى المجلس وآلياته[٧]. وتضمن التقرير مجموعة من التوصيات بشأن التسهيلات وتكنولوجيا المعلومات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، واقترح التدابير التي يتعين اتخاذها من قبل الأطراف الفاعلة المعنية في مكتب جنيف.

٢٥ - وقدم عدد من وكالات الأمم المتحدة معلومات عن التدابير المتخذة لتحسين التسهيلات الخاصة بالمعوقين في مرافقها المادية. وتقوم بعض الوكالات بتجهيز أماكن عملها بتسهيلات حديثة للمعوقين، كما أنها تكفل اشتمال مرحلة تصميم البنايات الجديدة على خصائص التيسير للمعوقين وفقا لأنظمة البلد المضيف. وأبلغت كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة عن طائفة واسعة من الجهود المبذولة للنهوض بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين من خلال تقديم أو وضع مبادئ توجيهية بشأن تلك التسهيلات وإعداد مواد إعلامية في شكل يسهل الاطلاع عليه والترويج لتكنولوجيا ميسرة في مجال المعلومات والاتصالات.

٢٦ - وعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع مجلس بربادوس للمعوقين من أجل توفير معلومات وخدمات ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة التوعية بالمسائل والحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وكان المراد من البرنامج توعية الآباء والعاملين في قطاع الصحة والمرشدين الاجتماعيين والمثقِّفين الأقران والموجهين بما للمراهقين ذوي الإعاقة من حقوق الإنسان وحقوق الإنجاب، وذلك بتزويدهم بمواد ميسرة في مجال الإعلام والتعليم والاتصالات.

٢٧ - وفي عام ٢٠١١، اعتمدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة سياسة عامة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في أماكن عملها، تنطبق على عملية استقدام الأشخاص ذوي

(٧) A/HRC/DEC/19/119.

الإعاقة وعلى تشغيلهم لدى المنظمة. وتوفر هذه السياسة المعايير ذات الصلة بالموضوع، بما فيها الترتيبات التيسيرية المعقولة. ومنذ عام ٢٠١٠، اتخذت منظمة الأغذية والزراعة أيضا تدابير للنهوض بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين في مرافقها المادية، بما في ذلك تحديث المصاعد وتشييد مرافق دورة مياه ميسرة الاستعمال.

٢٨ - وتقوم منظمة الطيران المدني الدولي بتنقيح مبادئها التوجيهية الحالية بشأن تنفيذ القواعد القياسية الدولية والممارسات الموصى بها، على النحو الوارد في المرفق ٩ من اتفاقية الطيران المدني الدولي تحت عنوان ''التيسير فيما يتصل بالأشخاص ذوي الإعاقة''. وتبين الممارسات الموصى بها التدابير التي يتعين على الدول ومختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المطارات ومشغلو الطائرات ومشغلو الخدمات الأرضية ووكلاء السفر، اتخاذها لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في مسار سفرهم. ومن المقرر أن تنشر في مطلع عام ٢٠١٣ المواد المراد بها مساعدة أوساط الطيران المدني في التطبيق اليومي للممارسات الموصى بها.

٢٩ - وفي عام ٢٠١١، أعدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تقريرا عالميا عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة. وقدم التقرير نظرة إجمالية وتقييما نقديا لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة، في السياسات والممارسة معا، استنادا إلى خمس دراسات إقليمية، وسلّط التقرير الضوء على دراسات الحالات الإفرادية وأفضل الممارسات المستمدة من هذه الدراسات.

٣٠ - وأنشأت المنظمة العالمية للملكية الفكرية موقعا شبكيا (www.visionip.org) مكرساً كمنبر لحشد الدعم وتبادل الآراء ونشر المعلومات في ميدان الملكية الفكرية بهدف تيسير اطلاع المكفوفين والمصابين بإعاقة بصرية والأشخاص الآخرين العاجزين عن القراءة على المعلومات والمضامين الثقافية. وطورت المنظمة العالمية للملكية الفكرية عددا من الأنشطة لتعزيز الفهم العملي للطرق التي يمكن بها لنظام الملكية الفكرية أن يلبي على أحسن وجه احتياجات المعاقين بصريا بتحسين توقيت اطلاعهم على المضامين المحمية بموجب حق التأليف والنشر.

٣١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية في دورتها التاسعة عشرة قرارا عن السياحة الميسرة، طلبت فيه إلى أمانتها إعداد مبادئ توجيهية للتسهيلات الخاصة بالمعوقين في مختلف مجالات قطاع السياحة.

٢ - التوعية

٣٢ - يعزز اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يُحتفل به سنويا في مقر الأمم المتحدة وفي شتى أنحاء العالم على السواء، تحسين فهم قضايا الإعاقة، ويساعد على تعبئة الدعم لكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم ورفاههم، ويرفع درجة الوعي بالاتفاقية وتأييدها. ويشمل الاحتفال السنوي الذي يقام في المقر مهرجان الأمم المتحدة السينمائي بشأن التمكين، الذي تعرض خلاله أفلام قصيرة من شتى أنحاء العالم للتوعية بقضايا الإعاقة وتشجيع المشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

٣٣ - وبموجب قرار الجمعية العامة ١٤٩/٦٦، أعلنت الجمعية يوم ٢١ آذار/مارس يوما عالميا لمتلازمة داون، وذلك ابتداء من عام ٢٠١٢، بغية تعزيز رفاه الأشخاص المصابين بمتلازمة داون وإدماجهم في المجتمع وإشراكهم في التنمية والتوعية بهذه الحالة الطبية. وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، أقيم في المقر احتفال لأصحاب المصلحة المتعددين، نظمته المؤسسة الدولية لمتلازمة داون بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأطراف مهتمة أخرى.

٣٤ - واقترانا بالدورة الحادية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، التي عقدت في المقر من ٧ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، عقدت حلقة نقاش حوارية حول موضوع ''أفراد الشعوب الأصلية من ذوي الإعاقة: التغلب على تحديات الحصول على الحقوق والإدماج في التنمية''. وكان الحدث من تنظيم صندوق حقوق ذوي الإعاقة بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرعاية حكومة أستراليا.

٣٥ - ونظمت مفوضية حقوق الإنسان الحوار التفاعلي السنوي الثالث بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في آذار/مارس ٢٠١١، للتوعية بالمساهمة الهامة للجهود التعاونية الدولية في تحقيق أهداف الاتفاقية. وسلط الحوار الضوء أيضا على التحديات والدروس المستفادة بخصوص التعاون الدولي في سياق الاتفاقية، وذلك فيما يتعلق، في جملة أمور، بإدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التعاون في ميدان التنمية وفي العمل الإنساني.

٣٦ - وفي منشور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المعنون ''تقرير عام ٢٠١١ عن الشباب الأفريقي: معالجة الصلة بين تعليم الشباب وعمالتهم في الاقتصاد العالمي الجديد''، ورد الاعتراف بالإعاقة كأحد أقل العوامل بروزا في تهميش الأطفال والشباب في طور التعليم، رغم كونه أحد أوثقها صلة بذلك التهميش. وكان التقرير بمثابة المحفز لمؤتمر ''الشباب

الأفارقة ذوو الإعاقة: لنرفع أصواتنا من أجل الإدماج''، الذي نظمته جماعات الشباب الأفريقية في نيروبي في عام ٢٠١١.

٣٧ - وفي دورتها الثامنة والستين المعقودة عام ٢٠١٢، أعلنت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠٢٢ عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة (قرار اللجنة ٧/٦٨). وإضافة إلى ذلك، ساعدت حملة ''إحقاق الحق'' التي أطلقتها اللجنة، والتي تهدف إلى تسريع التصديق على الاتفاقية وتنفيذها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على بدء حملات وطنية في بابوا غينيا الجديدة، وباكستان، وبنغلاديش، وجمهورية كوريا، والفلبين، وكازاخستان، والهند. وقد أدت تلك الحملات أيضا إلى تشكيل منظمتين دون إقليميتين للأشخاص ذوي الإعاقة، وهما منتدى جنوب آسيا لذوي الإعاقة، ومنتدى وسط آسيا لذوي الإعاقة.

٣٨ - وقد أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة ''جوائز التنوع'' لتشجيع التنوع والعمالة الشاملة في أماكن العمل. ويعد مدى الشمولية المراعية للإعاقة أحد معايير الاختيار للفوز بهذه الجوائز، وتتألف كل جائزة من شهادة ومن مكافأة نقدية لتشجيع مبادرات التنوع الأخرى. وتُنشر المشاركات الفائزة على موقع البرنامج الإنمائي على الإنترانت كنماذج تسترشد بها مكاتبه الأخرى.

٣٩ - وحلل منشور اليونسكو المعنون ''إعمال الحق في التعليم: موجز أمثلة عملية'' ما قدمته الدول الأعضاء من إسهامات بشأن تنفيذ الاتفاقية ووضع توصيات لمعالجة التمييز في التعليم، بما في ذلك إعمال حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول عليه. وشملت الأمثلة العملية تدابير تشريعية وإدارية وسياسات وبرامج ترمي إلى كفالة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في نظم التعليم. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، ستُنشر نتائج مشاورات جديدة أطلقت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ حول تنفيذ تلك الصكوك.

٣ - بناء القدرات

٤٠ - تلبية لطلبات الدول الأعضاء، واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقديم المشورة التقنية والمساعدة بخصوص وضع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية التي تشمل ذوي الإعاقة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تعاونت الإدارة ومفوضية حقوق الإنسان مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تنظيم حلقة عمل عن تطوير القدرات في ترينيداد وتوباغو. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وبطلب من المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كرواتيا، اشتركت الإدارة والمفوضية في تنظيم حلقة عمل حول تنفيذ الاتفاقية لفائدة بلدان غرب البلقان. وبتعاون مع المفوضية واللجنة

الاقتصادية لأفريقيا، وبالتنسيق مع حكومات إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وكينيا، تنفذ الإدارة حاليا مشروعا لدعم تطوير قدرات الحكومات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية.

٤١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماعا دون إقليمي تضمّن حلقة عمل تدريبية عن تنفيذ الاتفاقية. وقدم التدريب معلومات وأدوات تتعلق بتعميم مسألة الإعاقة على المستوى الوطني من خلال إجراء عمليات مراجعة لمدى توافر إمكانية الوصول وتحسين عمليات جمع البيانات والإحصاءات عن الإعاقة[٨].

٤٢ - وقد بدأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا مشروعا لجمع البيانات والإحصاءات عن الإعاقة، بما في ذلك المعلومات عن السياسات والتشريعات والبرامج والخدمات المتعلقة بها، ولبناء القدرات الوطنية على جمع مثل هذه البيانات وتحليلها ونشرها. وبتعاون مع الدول الأعضاء، أنشأت اللجنة شبكة من مراكز التنسيق الوطنية لجمع وتصنيف المعلومات والبيانات الوطنية عن الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٣ - وتدخل شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار الجهد التعاوني الجديد الذي تبذله إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية حقوق الإنسان، والبرنامج الإنمائي، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أنشأت هذه الشراكة صندوقا استئمانيا متعدد المانحين لتعبئة الموارد لفائدة جهودها العالمية الرامية إلى تعزيز وتنفيذ الاتفاقية. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، وجه صندوق الشراكة المعني بالإعاقة لأول مرة دعوة إلى ٣٧ فريقا قطريا تابعا للأمم المتحدة إلى تقديم مقترحات بهذا الشأن.

٤٤ - وقد واصلت مفوضية حقوق الإنسان تقديم الدعم إلى الدول الأطراف في الاتفاقية في استعراض التشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بالإعاقة لضمان اتساقها مع الاتفاقية ومع بروتوكولها الاختياري. وعلى سبيل المثال، تعاون عنصر حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون مع المفوضية على تقديم الدعم التقني إلى حكومة سيراليون في صياغة قانون الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي تم سنه في آذار/مارس ٢٠١١. وتعاونت المفوضية أيضا مع حكومة جمهورية مولدوفا على وضع مشروع قانون بشأن الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة.

(٨) انظر الرابط الشبكي: http://www.eclac.org/publications.

٤٥ - وقد نفذت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مبادرات في عدة بلدان دعما لتنفيذ الاتفاقية. ففي عام ٢٠١١، نفذ المركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام في السودان برنامجا للإعلام والدعوة بشأن الاتفاقية، مما أسهم في تحسين فهم القوانين الوطنية المتعلقة بذوي الإعاقة. وقدم المركز كذلك دعمه لإنشاء المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة ليرصد تنفيذ الاتفاقية وليعد التقارير بشأنه.

٤٦ - وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، تم في ألبانيا تدريب ١٤٠ مشاركا من موظفي الحكومة وأعضاء منظمات المجتمع المدني حول حقوق ذوي الإعاقة وحول نُهُج إدماج الإعاقة في السياسات والبرامج الوطنية للتنمية.

٤٧ - وفي عام ٢٠١١، بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سلسلة تدريبية عالمية في أوغندا، وبنغلاديش، والهند للتوعية بقضايا الإعاقة وتعزيز إدماجها في البرامج الوطنية. وقد ضمت حلقات العمل التدريبية موظفي مفوضية اللاجئين وشركاءها، واللاجئين من ذوي الإعاقة، والمنظمات الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة لتبادل المعلومات ووضع خطط عمل مشتركة لزيادة فرص الحصول على الحماية والخدمات. وتقوم مفوضية اللاجئين أيضا بإعداد دورة للتعلم الإلكتروني عن التنوع تشمل حالات الإعاقة، وستكون متاحة لجميع موظفي المفوضية، كما نظمت في عدة بلدان، في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، حلقات عمل حول موضوع إدماج ذوي الإعاقة.

٤٨ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدمت اليونيسيف إلى مسؤولين حكوميين في عُمان تدريبا لبناء القدرات المتعلقة بالاتفاقية وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وركز التدريب تحديدا على وضع خطة عمل وطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، نظمت اليونيسيف في مقرها دورة توجيهية أولية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل توعية موظفيها بالأهمية البالغة لحقوق ذوي الإعاقة في تنفيذ الاتفاقية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على حد سواء. ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على وحدة دراسية شبكية متاحة على الإنترنت لتوجيه الموظفين بشأن الإعاقة، وستعمم على جميع موظفي اليونيسيف في وقت لاحق من عام ٢٠١٢.

٤٩ - وأعد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مشروع استراتيجيته المتعلقة بإدماج الإعاقة في البرامج المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد القطري، وهي توفر نُهجا استراتيجية لتلبية احتياجات المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من ذوي الإعاقة من السياسات والبرامج.

٥٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، نظمت اليونسكو حلقة عمل دون إقليمية في أنتيغوا وبربودا للنهوض بالتعليم الشامل للجميع، كان المشاركون فيها بصورة رئيسية من مخططي المناهج الدراسية، وخبراء التعليم الشامل، وخبراء آخرين من الدول الأعضاء في اليونسكو. وفي الأردن، وبتعاون وثيق مع وزارة التعليم والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، نفذت اليونسكو مشروعا لتحسين جودة تعليم الأطفال ذوي الإعاقة السمعية والتوعية بشواغلهم.

٥١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أصدرت منظمة الصحة العالمية ''مجموعة أدوات الحقوق المتعلقة بالجودة'' لتقييم وتحسين نوعية العناية بذوي الإعاقة المصابين بالأمراض العقلية المقيمين في مرافق الرعاية الاجتماعية، ولحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم. وكان الهدف من إصدار تلك المجموعة هو تزويد الدول الأعضاء بمعلومات عن معايير الجودة وحقوق الإنسان في مرافق الرعاية التي يجب على تلك المرافق احترامها وحمايتها والوفاء بها[٩].

٥٢ - ويقوم البنك الدولي حاليا بإعداد دراسة عن الإعاقة والعمالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومتابعة للتقرير العالمي الأول عن الإعاقة لعام ٢٠١١، الذي اشترك في إعداده البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، يقوم هذان الكيانان حاليا بوضع استقصاء نموذجي حول الإعاقة يرمي إلى تحسين وسائل قياس الإعاقة وجمع البيانات عنها. وإضافة إلى ذلك، نظّم البنك الدولي في مقره دورة دراسية استهلالية عن الإعاقة والتنمية دامت خمسة أيام، وذلك لفائدة الموظفين ونظرائهم التقنيين العاملين في الوزارات الوطنية.

جيم - منظمات المجتمع المدني

٥٣ - لا يزال لمنظمات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي اضطلعت بدور نشط في عمليتَي صياغة الاتفاقية والتفاوض بشأنها، دور فعّال في التصديق على الاتفاقية وتنفيذها على الصّعُد الدولي والإقليمي والشعبي. وغالباً ما يكون للمنظمات الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة شبكات من الأعضاء والمنظمات القائمة على العضوية في مختلف أنحاء العالم تعمل على التوعية بمسائل الإعاقة والاتفاقية. وتنخرط هذه الشبكات أيضا بنشاط في رصد تنفيذ الاتفاقية والإبلاغ عنه.

٥٤ - وعلى هامش الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، نظّم التحالف الدولي للمعوقين منتدىً للمجتمع المدني، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ونظّم التحالف أيضا حلقة دراسية في جنيف

(٩) انظر الرابط الشبكي http://www.who.int/mental-health/policy/quality-right/en/index.html.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بهدف وضع مبادئ توجيهية لتنفيذ الاتفاقية. ويتولى التحالف حاليا قيادة مشروع لبناء القدرات يركزّ على تدريب القادة والمدرّبين من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على تنفيذ الاتفاقية.

٥٥ - وبالتعاون مع الهيئة الدولية للمعوقين، أعدّت المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة للجميع، التقرير المعنون ''اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: التقرير المرحلي لعام ٢٠١٠ عن إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات''. ويعرض التقرير التقدّم الذي أحرزته البلدان في تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تمشيا مع مواد الاتفاقية.

٥٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١٢، نظّمت مؤسسة ليونارد شيشير لذوي الإعاقة التي يوجد مقرها في المملكة المتحدة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مؤتمرا بعنوان ''الأهداف الإنمائية للألفية الشاملة لمسائل الإعاقة، وفعالية المعونة''، مستخدمة في ذلك الاتفاقية للاسترشاد بأحكامها. وقد جمع المؤتمر الذي عُقد في بانكوك، ٣٥٠ وفدا من ٦٥ بلدا، بما في ذلك ممثلو الحكومات، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، انكبوا فيه على مناقشة خيارات لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مبادرات التنمية الدولية. واختُتم المؤتمر بإصدار بيان يدعو الحكومات إلى التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة لوضع أطر جديدة وشاملة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٧ - وتطرّقت شبكة البلدان الأفريقية للخاضعين للعلاج النفسي والمتعافين منه، خلال مؤتمرها الدولي الذي عُقد في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، إلى أهمية الاتفاقية وإصلاح قطاع الصحة العقلية في أفريقيا. وتُوّج المؤتمر بإصدار إعلان كيب تاون، الذي قُدّم أثناء مؤتمر القمة الثاني للحركة من أجل الصحة العقلية في العالم، ومؤتمر الاتحاد العالمي للصحة العقلية اللذَين عُقدا في كيب تاون في عام ٢٠١١.

دال - الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين

٥٨ - عقدت الشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية منتداها الثالث المعني بالإعاقة والتنمية واجتماعها المخصص للأعضاء، في بوينس أيرس في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وقد انصب اهتمام الأعضاء والشركاء على خيارات العمل المؤدية إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، في إطار المادة ٣٢ من الاتفاقية. وناقش الشركاء في التنمية التحديات التي تطرحها التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة وبحثوا خيارات للعمل صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٥٩ - وعُقد منتدى الشركاء المعنيين بالإيدز ومسألة الإعاقة، الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بالتعاون مع الشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية، وحكومتَي الولايات المتحدة وكندا وكيانات تابعة للأمم المتحدة، من بينها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتزامن مع انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الإيدز، في نيويورك في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وألقى المشاركون في المنتدى الضوء على أهمية الاتفاقية التي توفر إطارا لإضفاء التكامل على برامج الإيدز لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى، المعنونة ''الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)'' (القرار ٦٥/٢٧٧)، دعت الدول الأعضاء تحديدا إلى اعتماد الاتفاقية، وسلّمت بضرورة مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولاحظت مع القلق أن برامج الوقاية والعلاج والرعاية والدعم لا يستفيد منها الأشخاص ذوو الإعاقة أو لا تتاح لهم بقدر كاف، والتزمت بكفالة أن تُوظَّف الموارد المالية المرصودة للوقاية، لتلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة.

المرفق

قائمة بأسماء الأطراف الموقّعة أو المصدّقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها أو المنضمّة إليهما، حتى ١ آب/أغسطس ٢٠١٢

ألف – اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
الاتحاد الأوروبي	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
الاتحاد الروسي	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	
إثيوبيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٧ تموز/يوليه ٢٠١٠
أذربيجان	٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
الأرجنتين	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
الأردن	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨
أرمينيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
إسبانيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
أستراليا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨
إستونيا	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢
إسرائيل	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
إكوادور	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
ألبانيا	٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	
ألمانيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩
الإمارات العربية المتحدة	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨	١٩ آذار/مارس ٢٠١٠
أنتيغوا وبربودا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
أندورا	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	
إندونيسيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١
أوروغواي	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩
أوزبكستان	٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩	
أوغندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
أوكرانيا	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	٤ شباط/فبراير ٢٠١٠
إيران (جمهورية – الإسلامية)		٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩*
أيرلندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
أيسلندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
إيطاليا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩
بابوا غينيا الجديدة	٢ حزيران/يونيه ٢٠١١	
باراغواي	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
باكستان	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	٥ تموز/يوليه ٢٠١١
بالاو	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	
البحرين	٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١
البرازيل	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ آب/أغسطس ٢٠٠٨
بربادوس	١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧	
البرتغال	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
بروني دار السلام	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	
بلجيكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩
بلغاريا	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢
بليز	٩ أيار/مايو ٢٠١١	٢ حزيران/يونيه ٢٠١١
بنغلاديش	٩ أيار/مايو ٢٠٠٧	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
بنما	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧
بنن	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨	٥ تموز/يوليه ٢٠١٢
بوتان	٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	
بوركينا فاسو	٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧	٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩
بوروندي	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	
البوسنة والهرسك	٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩	١٢ آذار/مارس ٢٠١٠
بولندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
بيرو	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
تايلند	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨
تركمانستان		٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨*
تركيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
ترينيداد وتوباغو	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	
توغو	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	١ آذار/مارس ٢٠١١
تونس	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
تونغا	١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧	
جامايكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
الجبل الأسود	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
الجزائر	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
جزر القمر	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	
جزر سليمان	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	
جزر كوك		٨ أيار/مايو ٢٠٠٩*
جمهورية أفريقيا الوسطى	٩ أيار/مايو ٢٠٠٧	
الجمهورية التشيكية	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
الجمهورية الدومينيكية	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩
الجمهورية العربية السورية	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩
جمهورية تنزانيا المتحدة	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
جمهورية كوريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
جمهورية مولدوفا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
جنوب أفريقيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
جورجيا	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩	
جيبوتي		١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢*
الدانمرك	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩
دومينيكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
الرأس الأخضر	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
رواندا		١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨*
رومانيا	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١
زامبيا	٩ أيار/مايو ٢٠٠٨	١ شباط/فبراير ٢٠١٠
سان مارينو	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨
سانت فنسنت وجزر غرينادين		٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠*
سانت لوسيا	٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	
سري لانكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
السلفادور	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
سلوفاكيا	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠
سلوفينيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
السنغال	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
سوازيلند	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	
السودان	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
سورينام	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
السويد	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
سيراليون	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
سيشيل	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
شيلي	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨
صربيا	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩
الصين	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ آب/أغسطس ٢٠٠٨
عمان	١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨	٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
غابون	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
غانا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢
غرينادا	١٢ تموز/يوليه ٢٠١٠	
غواتيمالا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩
غيانا	١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	
غينيا	١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨
فانواتو	١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧	٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
فرنسا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠
الفلبين	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
فنلندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
فيجي	٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠	
فييت نام	٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	
قبرص	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١
قطر	٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧	١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨
قيرغيزستان	٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	
كازاخستان	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	
الكاميرون	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	
كرواتيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧
كمبوديا	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	
كندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١١ آذار/مارس٢٠١٠
كوبا	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
كوت ديفوار	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	
كوستاريكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
كولومبيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٠ أيار/مايو ٢٠١١

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
الكونغو	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
كينيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨
لاتفيا	١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨	١ آذار/مارس ٢٠١٠
لبنان	١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	
لكسمبرغ	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١
ليبريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢
ليبيا	١ أيار/مايو ٢٠٠٨	
ليتوانيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠
ليسوتو		٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨*
مالطة	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
مالي	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧	٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
ماليزيا	٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨	١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠
مدغشقر	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	
مصر	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
المغرب	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩
المكسيك	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
ملاوي	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩
ملديف	٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠
المملكة العربية السعودية		٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨*
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
منغوليا		١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩*
موريتانيا		٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢*
موريشيوس	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠
موزامبيق	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢
موناكو	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	
ميانمار		٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١*
ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	
ناميبيا	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
ناورو		٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢*
النرويج	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
النمسا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
نيبال	٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	٧ أيار/مايو ٢٠١٠

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
النيجر	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨
نيجيريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
نيكاراغوا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
نيوزيلندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
هايتي		٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩*
الهند	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
هندوراس	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
هنغاريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧
هولندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩	
اليابان	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	
اليمن	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩
اليونان	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣١ أيار/مايو ٢٠١٢

* الانضمام.

باء – البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
أذربيجان	٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
الأرجنتين	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
الأردن	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
أرمينيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
إسبانيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
أستراليا		٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٩*
إستونيا		٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢*
إكوادور	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
ألمانيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩
الإمارات العربية المتحدة	١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨	
أنتيغوا وبربودا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
أندورا	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	
أوروغواي		٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١*
أوغندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
أوكرانيا	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	٤ شباط/فبراير ٢٠١٠
أيسلندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
إيطاليا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩
باراغواي	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
البرازيل	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ آب/أغسطس ٢٠٠٨
البرتغال	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
بلجيكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩
بلغاريا	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	
بنغلاديش		١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨*
بنما	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧
بنن	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨	٥ تموز/يوليه ٢٠١٢
بوركينا فاسو	٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧	٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩
بوروندي	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	
البوسنة والهرسك	٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩	١٢ آذار/مارس ٢٠١٠
بوليفيا	١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
بيرو	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
تركمانستان		١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠*
تركيا	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	
توغو	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	١ آذار/مارس ٢٠١١
تونس	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
جامايكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
الجبل الأسود	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
الجزائر	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
جزر سليمان	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	
جزر كوك		٨ أيار/مايو ٢٠٠٩*
جمهورية أفريقيا الوسطى	٩ أيار/مايو ٢٠٠٧	
الجمهورية التشيكية	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
الجمهورية الدومينيكية	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩
الجمهورية العربية السورية		١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩*
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩	٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
جنوب أفريقيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
جورجيا	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩	
جيبوتي		١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢*
رواندا		١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨*
رومانيا	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	
زامبيا	٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	
سان مارينو	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨
سانت فنسنت وجزر غرينادين		٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠*
السلفادور	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
سلوفاكيا	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠
سلوفينيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
السنغال	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	
سوازيلند	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	
السودان		٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩*
السويد	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
سيراليون	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
سيشيل	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
شيلي	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨
صربيا	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩
غابون	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	
غانا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢
غواتيمالا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩
غينيا	٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨
فرنسا	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠
فنلندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
فيجي	٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠	
قبرص	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١
قطر	٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧	
كازاخستان	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	
الكاميرون	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	
كرواتيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧
كمبوديا	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	
كوت ديفوار	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	

الطرف	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام
كوستاريكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
الكونغو	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
لاتفيا	٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠	٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠
لبنان	١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	
لكسمبرغ	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١
ليبريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
ليتوانيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠
مالطة	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	
مالي	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧	٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
مدغشقر	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	
المغرب		٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩*
المكسيك	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
المملكة العربية السعودية		٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨*
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩	٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩
منغوليا		١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩*
موريتانيا		٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢*
موريشيوس	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	
موزامبيق		٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢*
ناميبيا	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
النمسا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
نيبال	٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	٧ أيار/مايو ٢٠١٠
النيجر	٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧	٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨
نيجيريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
نيكاراغوا	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	٢ شباط/فبراير ٢٠١٠
هايتي		٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩*
هندوراس	٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧	١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠
هنغاريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧
اليمن	١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩
اليونان	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	٣١ أيار/مايو ٢٠١٢

* الانضمام.